الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية الثانية ـ السنة الثانية ـ الدورة الربيعية 2005م ـ العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 21 محرم 1426 هـ
الموافق 02 مارس 2005م

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 24 محرم 1426هـ
الموافق 05 مارس 2005م

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ..... ص 03

■ إفتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2005م.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأربعاء 21 محرم 1426هـ
الموافق 02 مارس 2005م

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:
- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس المحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة مساء والدقيقة الحادية والعشرين

السيد الرئيس: بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

جلسة اليوم مخصصة لافتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2005 لمجلس الأمة؛ وبداية، واحتراما للنظام الداخلي لهيئتنا، نشرع في مراسيم الافتتاح.

مراسيم الإفتتاح:
- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقا لأحكام المادة 118 من الدستور والمادتين 04 و05 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أعلن رسميا عن افتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2005، وسألقي الآن على مسامعكم بعض الكلمات التي تقتضيها المناسبة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس المحكمة العليا،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

السيدات والسادة الضيوف الكرام،

السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ككل انطلاق دورة يلتئم شمل أعضاء البرلمان مع الطاقم الحكومي، واللقاء وإن كان يأتي قصيرا ورمزيا إلا أنه يحمل دائما في طياته أكثر من دلالة إيجابية خاصة وأنه يتم بين رموز الهيئتين وفي رحاب غرفتي البرلمان ويأتي كتعبير علني ورسمي لانطلاق أشغال البرلمان وفقا لأحكام الدستور.

لكن دعوني، زميلاتي زملائي بداية، أرحب باسمكم بـ:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس المحكمة العليا،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام،

وأشكرهم على حضورهم معنا ومشاركتهم لنا المناسبة.

زميلاتي، زملائي،

بودي اليوم أن أتناول كالعادة أمامكم بعض جوانب أشغال دورتنا الربيعية هذه وأتحدث وإياكم عن أحداث لها بطبيعة الحال علاقة بدورتنا ومهامنا البرلمانية.

ومن البداية أقول إن هذه الدورة ستكون مكثفة الأشغال وغنية بالمواضيع لكنها بالمقابل سوف تتم في ظل أجواء ومؤثرات سياسية إيجابية

ستساعد من دون شك على أدائنا البرلماني.

ومما يؤكد هذا الطرح كون نظرة الحكومة فيما يخص النصوص المقترح تقديمها أصبحت أكثر وضوحا وأكثر جاهزية وكون واقع الأحزاب الممثلة في البرلمان أصبح أكثر إيجابية وأكثر انسجاما.

كما أعتقد صادقا أن هيئتنا هي الأخرى أصبحت تتوفر الآن على كافة شروط ممارستها لدورها في إطار الصلاحيات المخولة لها قانونا.

لهذا تحدوني القناعة بأن التوفيق سوف يصاحب أشغالنا خاصة وأن مجلسنا أصبح اليوم أكثر استعدادا للتكفل بكافة المشاريع القانونية المحالة عليه ودراستها الدراسة الكافية وتحديد الموقف منها وفي الآجال المعقولة.

لكن قبل هذا وذاك بودي أن أشير إلى أن مجلس الأمة وخلال فترة ما بين الدورتين لم يتوقف عن العمل بل واصل نشاطاته بوتيرة بالإمكان وصفها بغير العادية، ذلك أنه في إطار الترتيبات الداخلية أجرت مصالح مجلس الأمة العديد من الترتيبات والإجراءات التنظيمية الداخلية التي سوف تمكن من دون شك المجلس وأعضاءه من تحسين أدائهم البرلماني، ترتيبات سوف يلمس السيدات والسادة الأعضاء نتائجها أثناء أدائهم اليومي خلال الدورة.

فترة ما بين الدورتين كانت أيضا فرصة لتفعيل وترقية الأداء البرلماني في جانبه الخارجي للدرجة التي أصبح ينعكس معها هذا الأداء على نشاطات الدولة ويؤثر فيها إيجابيا.

وبهذا الصدد فإننا نسجل السابقة الإيجابية التي جاءت بها زيارة رئيس مجلس الشيوخ البولوني لبلادنا والتي مزجت ما بين العمل البرلماني العادي من جهة والمساهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية لبلادنا مع هذا البلد الصديق من جهة ثانية من خلال مشاركة رجال الأعمال البولنديين الذين رافقوا الوفد المذكور ونظموا أثناءها منتدى مع نظرائهم الجزائريين وخرجوا بنتائج إيجابية وجدت ترجمتها العملية في إبرام العديد من العقود الهامة الأمر الذي أعطى الخصوصية والتميز لهذه الزيارة كونها مثّلت السابقة الإيجابية التي نتمنى تكرارها مع الآخرين.

أيتها السيدات، أيها السادة،

من الواضح أن دورة الربيع لهذه السنة بالنظر لما يحمله جدول أعمالها من مشاريع نصوص قانونية هامة ستكون دورة متميزة، ومما يزيد من تميزها كونها تنعقد في ظل أجواء ومعطيات سياسية هامة.

ومما يؤكد هذا كون جدول أعمال هذه الدورة يتضمن الآن 21 مشروع نص قانوني تعد كلها في غاية الأهمية، وهي تشمل قطاع العدالة حيث يصل عدد المشاريع المقترحة لهذا القطاع وحده 11 مشروع نص ويليه القطاع الاقتصادي وقطاع البيئة فالتنظيم الإقليمي، وقطاع الفلاحة؛ وإذا كنا قد أشرنا إلى تقارب وأهمية النصوص فهذا يجب ألا يحول دون تسليط الضوء وإبداء الملاحظة على البعض منها، وأفعل مثلما فعل زميلي في هذه الصبيحة، السيد عمار سعداني في المجلس الشعبي الوطني، لأسلط مزيدا من الضوء على مشاريع القوانين المقترحة.

وهكذا وفي قطاع العدالة وكما كان الأمر بالنسبة له في الدورة الخريفية الماضية فإن مشاريع النصوص المودعة تجعل هذا القطاع يحتل دائما مركز الصدارة لا من حيث عدد المشاريع ولا من حيث حساسيتها.

فمشروع النص المتعلق بالتنظيم القضائي مثلا سوف يُدخل القطاع في عهد التخصص سواء بالنسبة للقضاة أو بالنسبة للمحاكم، فالتعقيدات التي يعرفها المجتمع هي التي حتمت اعتماد هذا التوجه بالإضافة إلى سياسة الإصلاح المنتهجة من قبل الحكومة، هذا التوجه الذي سوف يساعد ولا شك في تحقيق مزيد من الإنصاف وبالوقت ذاته الإسراع في معالجة الملفات، فتنوع المحاكم وتخصص القضاة أصبحا من الضروريات الملحة التي فرضها الواقع الاجتماعي الجديد.

أما قانون الإجراءات المدنية فهو يأتي لتبسيط الإجراءات وتسهيلها على المواطن ويحقق الشفافية والنجاعة لأعمال المحاكم.

وفيما يخص قانون الأسرة فلست في حاجة إلى التذكير بما قلته في فترة سابقة في الموضوع، ذلك

لأن ما كان يشكل تخوفات لدى البعض قد استبعده مقترح النص الجديد فدقق المصطلح وأمّن الحق للمرأة ووفّر الشفافية وحقق النجاعة، وبهذا يكون مشروع النص الجديد قد حقق الإنصاف للمرأة والتوازن المنشود للأسرة.

إن التقدم الذي كرّسه النص الجديد جاء ليثبت الرصانة ويساير تقدم المجتمع ويحترم مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي مجال آخر يعتبر ذا صلة بقانون الأسرة وأعني به قانون الجنسية، فقد حظي هذا النص الذي سوف يحسم في موضوع طالما أثار الجدل وهو بالتأكيد سيجعل بلادنا تساير التطور التشريعي الحاصل عبر العالم بالإضافة إلى كونه سوف يعالج المعضلات الناجمة عن الزواج المختلط ويعالج مشاكل الأولاد المولودين لأم جزائرية وأب أجنبي والذين كان يصعب عليهم بالماضي اكتساب الجنسية الجزائرية وإن ولدوا فوق الأرض الجزائرية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يعد قانون الوظيف العمومي قانونا لا يقل أهمية عن سابقيه من القوانين التي تنتظرها شرائح واسعة من المجتمع ومن المؤكد أن اعتماده سوف يمكن مئات الآلاف من العمال من حيازة حقوقهم المهنية والأدبية كاملة ناهيك عن كونه يصبح وثيقة مرجعية تساهم في تحقيق الإصلاح الناجع لإدارتنا الوطنية.

قانون المحروقات الذي أثار جدلا واسعا من قبل يجد بعد تذليل الصعاب التي واجهت طرحه في السابق، أقول يجد طريقه إلى هيئتنا؛ وهو بالتأكيد سوف يحقق للبلاد فوائد جمة ترشح القطاع لأن يلعب دورا أكثر نجاعة وفائدة للاقتصاد الوطني، ناهيك عن كونه يرشح شركتنا الوطنية لأن تلعب دورا تنافسيا أكثر مع نظيراتها الأجنبية.

ومن المؤكد أن فترة دراسة اتفاق الشراكة الذي أبرمته بلادنا مع المجموعة الأوروبية ستكون واحدة من الفترات الهامة في نقاشات المجلس خلال الدورة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن نقف عند هذا الحد دون الإشارة إلى قوانين أخرى لن نتمكّن من ذكرها جميعا وإنما نذكر بعضها، وبعضها الآخر سوف تحين لنا الفرصة لنعلق عليه مستقبلا، أقول لن نقف عند هذا الحد دون الإشارة إلى قوانين أخرى لا تقل أهمية ونعني بها مشروع القانون الخاص بسياسة المياه الذي توليه بلادنا أهمية كبيرة.

وقانون محاربة الرشوة الذي يصب في نفس التوجهات العالمية الداعية إلى تحقيق الشفافية والرشادة في الحكم، بالإضافة إلى كونه يصب في الاتجاه الداعي إلى أخلقة أعمال الدولة.

التعديلات المقترحة على قانون البلديات هي الأخرى تعد من المشاريع الهامة التي سوف تهيء الأرضية لإصلاح هياكل الدولة.

مشروع القانون الخاص بتنظيم المدينة الذي يأتي كامتداد لقانون البلديات ويكوّن إطاره النظامي سوف يأتي ليضع حدا لحالة الفوضى التي تعرفها الكثير من مدننا.

وفي نفس التوجه يأتي مشروع قانون العقار ليكون هو الآخر أداة ناجعة للحد من النزيف الذي تعرفه أراضينا الفلاحية ويحقق الانسجام في سياسة العمران التي يجب أن تنتهجها بلادنا.

وهكذا ـ زميلاتي، زملائي ـ نرى أن جدول الأعمال المعروض علينا في هذه الدورة قد جاء ليؤكد على المحاور الكبرى التي تضمنها برنامج فخامة رئيس الجمهورية والبرنامج الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام مجلسنا، أي:

ـ تعميق الإصلاحات في قطاع العدالة؛

ـ تجذير هذه الإصلاحات في القطاع الاقتصادي؛

ـ الحسم في موضوع حساس يدخل في إطار برنامج المجتمع وهو موضوع طال النقاش حوله كثيرا وأعني به قانون الأسرة الذي تأخرت بلادنا في الفصل فيه فترة طويلة وقد آن الأوان اليوم للفصل في أحكامه، لهذا فإن تقديمه لنا في هذه الدورة يعتبر خطوة تاريخية هامة من شأنها أن تحقق العدالة ضمن أفراد خليتنا الاجتماعية الأولى ألا وهي الأسرة، ويجعل مجتمعنا يساير التقدم المحقق في العالم وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

وهكذا فأنتم تلاحظون مثلي أن دورة الربيع هذه كما أسلفنا ذكره ستكون واحدة من أهم دورات برلماننا لما تضمنه جدول أعمالها من مواضيع عديدة وما جاءت به مشاريعها من أهمية قصوى ستكون لها آثار جد هامة على مستقبل بلادنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

على صعيد السياسة الخارجية سوف تعرف بلادنا خلال انعقاد الدورة الحالية نشاطا سياسيا مكثفا تتجاوز آثاره حدود بلادنا إذ ستحتضن الجزائر خلال الأسابيع القادمة انعقاد القمة العربية.

إنها القمة التي نأمل لها أن تكون قمة الإجماع وقمة الإصلاح، إننا نعتقد أن هذا الموعد بالنظر للتجاوب الكبير الذي عبر عن نفسه من خلال مواقف كافة الدول العربية قصد المشاركة الرفيعة المستوى.

وبالنظر لحساسية المواضيع المطروحة عليها وبالنظر للتحديات الكبرى التي تواجه العالم العربي والروح الإيجابية التي تبديها كافة الأطراف تجعلنا نعتقد أن القمة لن تكون عادية وستكون منعطفا هاما في تاريخ العرب كافة، إن شاء الله.

إننا نولي هذه التظاهرة السياسية العربية الهامة عنايتنا كون الدورة ستعمل على تحقيق الإجماع وإدخال الإصلاحات المرجوة؛ وهو اهتمام ينبع أيضا من كون القمة ستقرر إنشاء البرلمان العربي المزمع استحداثه أثناءها، وهو البرلمان الذي طالبنا به من مدة وشاركنا كبرلمانيّين في إعداد مشروع وثيقته الأساسية.

ونعتقد أن القمة العربية القادمة بالإضافة إلى كونها ستعالج قضايا هامة سوف تعطي من جهة أخرى الفرصة للقادة العرب لتبادل وجهات النظر في مختلف القضايا ولا نشك في كون القمة ستعطي التوجه المغاربي دعما محسوسا وتوفر فرص انتعاشه.

وفي الأخير - زميلاتي، زملائي - لاشك أن طبيعة الحوار السياسي ومواضيعه اليوم من جهة، ورزنامة أشغالنا خلال هذه الدورة من جهة أخرى، تحفزنا بل تملي علينا مضاعفة جهودنا لتقديم مساهماتنا كبرلمانيين وكمواطنين وأنا على يقين أن أعضاء مجلس الأمة - كما كان شأنهم باستمرار - سوف لن يدخروا وسعا في التعاطي مع القضايا المطروحة سياسيا بروح من المسؤولية، وباستشراف متبصر لمستقبل البلاد.

كما أنهم - كما دأبوا على ذلك - سيؤدون دورهم كاملا في دراسة ومناقشة مشاريع النصوص الهامة المنتظرة في إطار ما يخوله لهم الدستور من صلاحيات.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق)

شكرا، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة مساء والدقيقة الخامسة والأربعين

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 24 محرم 1426هـ

الموافق05 مارس 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 ـ 457 ـــ ISSN 1112 ـ 2587